

دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي دراسة ميدانية لآراء عينة من موظفي مديرية الضرائب في محافظة دهوك

شيماء أمين سلمان

كلية الادارة والاقتصاد جامعة زاخو اقليم كردستان العراق.

تاريخ الاستلام: 2022/07 تاريخ القبول: 2022/08 تاريخ النشر: 2022/09 <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2022.10.3.899>

الملخص:

يعد التهرب الضريبي من احدى الظواهر السلبية وان دراسة مضامينها تعد في غاية الاهمية وخاصة فيما يتعلق باساليب تقليلها ناهيك عن دراسة الظاهرة نفسها في الادبيات من حيث مستوياتها وانواعها من خلال طرح اهم ما جاء به الكتاب والباحثين عن موضوع التهرب الضريبي فضلا عن تقديم مفهوم الرقابة الجبائية كاحد اهم اساليب التي يمكن ان تقلل من الظاهرة، ويهدف البحث الى التحقق من دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، ومن اجل التحقق من الهدف اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومن خلال التشخيص الميداني لظاهرة التهرب الضريبي والرقابة الجبائية فضلا عن اختبار فرضيات العلاقة والاثربينهما. ومن اجل اختبار الفرضيات استهدف الجانب الميداني للبحث الموظفين في الدوائر الضريبية في محافظة دهوك كمجتمع البحث، وشملت العينة (57) من الموظفين في تلك الدوائر، واعتمد البحث في جمع البيانات على استمارة الاستبانة التي اعدت بالاستناد الى الدراسات السابقة وتم تحليل البيانات من خلال برنامج (SPSS) وباستخدام ادوات احصائية تم تحليل آراء العينة حول متغيرات البحث، وظهرت النتائج بوجود مستويات معنوية من التهرب الضريبي لدى المكلفين في محافظة دهوك ووجود علاقة ارتباط عكسية بين التهرب الضريبي والرقابة الجبائية، وخلص البحث بان الرقابة الجبائية تؤثر معنويا في تقليل مستويات التهرب الضريبي، فضلا عن ان هناك مؤشرات تدل على تجنب المكلفين لاساليب التهرب الضريبي القائم على التجاوزات القانونية، واوصت الباحثة بضرورة سن بعض التشريعات والتي من شأنها تقليل مستويات التهرب الضريبي فضلا عن اقتراح بعض الدراسات المستقبلية والتعمق في دراسة جوانب اخرى التي لم يشملها البحث الحالي.

الكلمات الدالة: الضريبة، التهرب الضريبي، مستويات التهرب الضريبي، الرقابة الجبائية.

المقدمة

العراق نظرا للاوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت به (عليوي، 2011: 168)، ولتقليل من هذه الظاهرة ومواجهتها تأتي دور الرقابة الجبائية التي تعتبر وسيلة دفاعية للحد من التهرب الضريبي او التقليل منه من خلال تصحيح الاخطاء والانحرافات التي تجري في اتجاه المعاكس للقوانين وذلك لماحققه من النجاح في الدول المتقدمة. (آمنة، 2018: 3).

ويلاحظ من تلامس الباحثة للواقع الميداني في اقليم كردستان العراق وجود مؤشرات تدل على ضعف الجهاز المعني بتعبئة الإيرادات الضريبية (صبري، 2017: 2)، لذا فان البحث الحالي يسعى الى الوقوف على مستويات التهرب الضريبي ومعرفة اشكال وطرق التهرب الضريبي المتفشى في الاقليم وتشخيص دور الرقابة الجبائية في تقليل من هذه الظاهرة واستنادا الى خطة بحثية ضمن مبحثين وصولا الى الاستنتاجات والمقترحات.

المنهجية والدراسات السابقة

تسعى الدول الى تنمية اقتصادها لتصل الى المستوى الذي تمكن به ادارة شؤونها بغية تحقيق الرفاهية للمجتمع مستندة على مواردها والتمويل سواء كانت من المصادر الداخلية او الخارجية لتيسير التمويل للمشاريع، وان الضريبة هي احدى اهم مصادر الإيرادات العامة التي تساهم في رفق التمويل اللازم لانتعاش الاقتصاد ويتطلب الامر من اغلب الحكومات وخاصة الدول النامية تفعيل النظام الضريبي بحيث يؤدي الى تقليل ظاهرة التهرب الضريبي لدى المكلفين، ان يلاحظ ان التهرب الضريبي اصبح ظاهرة متفشية في الاونة الاخيرة بدرجة كبيرة بحيث تؤثر على خزينة الدولة بشكل سلبي، في وقت تعد الضريبة مصدراً مهم للإيرادات الدولة. (آمنة، 2018: 2)

يعد التهرب الضريبي من الظواهر الخطيرة التي تعاني منها معظم الدول النامية ويرجع ذلك لاسباب عديدة منها ضعف النظام الضريبي او القوانين الضريبية او قلة الوعي الضريبي لدى افراد المجتمع وخاصة في

اولا: منهجية البحث

1-أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع التهرب الضريبي وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة في الكثير من الجوانب الاقتصادية، إذ تعد الإيرادات الناتجة عن الضرائب إحدى أهم مصادر التمويل المعتمدة من قبل الحكومات لتمويل خططها الإنفاقية، وبالتالي فإن تفشي ظاهرة التهرب الضريبي في إقليم كردستان يمكن أن تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الإقليم والعراق ككل. وبهذا فإن التطرق إلى هذا الموضوع ومدى تأثيرها بالرقابة الجبائية تعد من الجوانب ذات أهمية لدراساتها لمعرفة مستوياتها ودور الجهاز الرقابي والرقابة الجبائية تحديداً في الحد منها.

2-أهداف البحث

يهدف البحث إلى الوقوف على بعض الجوانب المتعلقة بالضريبة من خلال التحقق من الفقرات الآتية:-

أ- التعرف على مستويات التهرب الضريبي في محافظة دهوك.

ب- التعرف على مؤشرات الرقابة الجبائية ومستوياتها.

ج- تشخيص دور الرقابة الجبائية في التهرب الضريبي في محافظة دهوك.

3-مشكلة البحث

يعد ظاهرة التهرب الضريبي من أحد المشاكل الشائعة في أغلب البلدان والتي تنعكس سلباً على الخزينة العامة، كون الضريبة هي إحدى أهم مصادر الإيرادات العامة (احمد، 2017: 44)، وتنبع المشكلة الميدانية من الواقع المتدني الذي يعيش فيه القطاع الضريبي في إقليم كردستان، إذ خلصت دراسة (صبري، 2017: 2) إلى ضعف مساهمة القطاع الضريبي في الإيرادات العامة في إقليم كردستان والعراق عموماً وتجاهلها كمصدر للتمويل، مما يتطلب البحث عن بعض جوانبها ضمن بحث متواضع انطلاقاً مما ورد في الدراسات السابقة عن الموضوع، وبناءً على ما سبق فإنه يمكن طرح المشكلة البحثية من خلال التساؤلات التالية:

1- ماهي مستويات التهرب الضريبي في محافظة دهوك؟

2- ماهي الطرق المتبعة للرقابة الجبائية في محافظة دهوك؟

3- ماهو دور الرقابة الجبائية في التهرب الضريبي في محافظة دهوك؟

4-فرضيات البحث

لغرض التحقق من أهداف البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

أ- تتباين مستويات التهرب الضريبي من حيث الأساليب المتبعة في محافظة دهوك.

ب- توجد علاقة ارتباط معنوية بين الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي.

ج- توجد علاقة تأثير معنوية للرقابة الجبائية في التهرب الضريبي.

5-أساليب جمع البيانات

اعتمد البحث في الجانب النظري على ما توفر من الكتب والمراجع العلمية التي تناولت الضريبة والتهرب الضريبي والرقابة الجبائية من خلال الاطلاع على أهم المصادر العربية والاجنبية التي شملت الكتب والدوريات والرسائل والطابع الجامعية ذات صلة بمتغيرات الجانب النظري.

أما فيما يخص الجانب الميداني فإن استمارة الاستبانة اعتمدت كمصدر رئيسي لجمع البيانات الميدانية وقد تم صياغتها لتشخيص وقياس متغيرات الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة، وتم عرضها على مجموعة من السادة المحكمين، وبعدها تم الأخذ بمقترحاتهم وأجريت بعض التعديلات على الفقرات لتصبح أكثر ملائمة للميدان المبحوث،

ويبين الملحق (1) النموذج النهائي لاستمارة الاستبانة، وتتضمن ثلاثة أجزاء، تضمن الجزء الأول المعلومات العامة بالافراد المبحوثين والجزء الثاني تضمن المؤشرات الخاصة بقياس مستويات الرقابة الجبائية في محافظة دهوك أما الجزء الأخير فتضمن المؤشرات التي تقيس مستويات التهرب الضريبي واستناداً إلى آراء أفراد عينة البحث وهم الموظفين في الدوائر الضريبية في محافظة دهوك، وتم اعتماد تلك البيانات لاختبار فرضيات البحث استناداً إلى التحليلات الاحصائية) الارتباط والانحدار) المذكورة في الفقرات اللاحقة.

6-حدود البحث:-

أ- الحدود الزمانية: شملت الفترة ما بين 2021/11 -

2022/3 .

ب- الحدود المكانية: شمل البحث دوائر الضريبة في محافظة دهوك والاقضية التابعة لها.

ت- الحدود البشرية: تتضمن الحدود البشرية بالموظفين في الدوائر الضريبية في محافظة دهوك والاقضية التابعة لها.

7- اسباب اختيار الموضوع:

وقع الاختيار على موضوع التهرب الضريبي والرقابة الجبائية نظراً لأهمية مضمون الموضوع ذاته، فالضريبة هي إحدى أهم مصادر التمويل، مما ينبغي دراسة الجوانب التي من شأنها أن تعزز من الإيرادات الضريبية وتقلل من ظاهرة التهرب الضريبي والتي تتوقف إلى حد بعيد على قوة وامتانة السلطة الرقابية وأساليبها المعتمدة، والذي يتبلور من خلال دراسة الواقع الميداني للوقوف على الحقائق من المجتمع نفسه وهذا ما يروم إليه البحث.

ثانياً / الدراسات السابقة

1- دراسة (يوسنينة، 2012) العوامل المؤثرة في التهرب

الضريبي

على الادارة الضريبية والتي من شأنها رفع كفاءة العمل لدى موظفيها وبالاخص في مجال نظام المعلومات الخاصة بها.

4- دراسة (العنبيكي، 2016) أتمتة الانظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبي في العراق

هدفت الدراسة الى محاولة اعادة تأهيل الانظمة الالكترونية التي مثل (البطاقة التموينية) وجعله يساهم في عملية جباية الضريبة من المتهربين، ومن اجل الوصول الى اهداف وفرضيات الدراسة تم الاعتماد على تحليل البيانات المالية لفترة ما بين (2000-2010) واستخلصت بعدة نتائج ومنها وجود ضعف الكبير في انظمة المعلومات وعدم استخدام اجهزة الالكترونية للدولة على الرغم من ظاهرة التهرب الشائعة وضعف الثقافة ضريبية لذا اوصت الدراسة بتفعيل انظمة الرقابة الالكترونية في كافة المؤسسات ولاخص الحكومية لانها تحتوي على قاعدة معلومات من شأنها تضيق الدخول الخاضعة للضريبة.

5- دراسة (مبروك، 2016) فعالية الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي

هدفت الدراسة الى تحليل فاعلية الرقابة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي، وقامت الدراسة بتشخيص وتحليل بيانات مديرية الضرائب (سكرة) في الجزائر للفترة ما بين 2008-2015، وبعد تحليل تلك البيانات ظهرت النتائج على ان قوة ومتانة الادارة الجبائية تساهم في حد كبير للحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي ومن اجل ذلك اوصت الدراسة بتطوير الادارة الضريبية وتحسين الكفاءات لدى الموظفين فضلا عن تطبيق العدالة الضريبية في الواقع.

6- دراسة (آمنة، 2018) دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي

لوصول الى هدف البحث والذي هو توضيح دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتم توزيعها على موظفي مديرية الضرائب بولاية ام البواقي في الجزائر، وانتهت الدراسة بعدة نتائج كانت من اهمها: ان الرقابة الجبائية هي من انجح الوسائل المستخدمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، واوصت الدراسة بضرورة تحسين الامكانيات والموارد البشرية الخاصة بالرقابة الجبائية وذلك لتسهيل وسير العمل بشكل افضل.

هدفت الدراسة الى التحقق من الاسباب المؤدية الى التهرب الضريبي ، واعتمدت هذه الدراسة على إستبيان من خلال توزيع الاستبانة على كل من مديرية الضرائب والشركات في الاردن، واستخرجت الدراسة بعدد من النتائج من بينها تعدد الاسباب المؤدية الى التهرب الضريبي منها الوضع الاقتصادي السيء الذي يظهر بدور فعال في تفشي هذه الظاهرة فضلا عن خبرة مدققي ومحاسبي الشركات من الطرق المساعدة للتهرب الضريبي، واوصت الدراسة بتفعيل نظام جمع المعلومات ونظام العقوبات لردع المتهربين فضلا عن تقديم الحوافز للشركات الملتزمة بدفع التزاماتها.

2- دراسة (فريدة، 2012) تقنيات الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي

هدفت الدراسة الى التعرف على تقنيات الرقابة الجبائية وتأثيرها في الحد من التهرب الضريبي، واستخدمت الدراسة البيانات المالية للمديرية الفرعية الجبائية بجزائر لمدة 2007-2010 اعتمدت الدراسة تشخيص العمليات الاولى للرقابة الجبائية للكشف عن الغش والتلاعب ، واستخرجت الدراسة بنتائج مهمة كانت من بينها ان الوسيلة الاكثر فعالة لتقليل او الحد من هذه الظاهرة هي الرقابة الجبائية وكذلك اوصت بضرورة الاهتمام بالقطاع الضريبي.

3- دراسة (الربيعي، 2013) تقييم دور انظمة المعلومات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي

هدفت الدراسة الوصول الى الاجابة حول سؤال اشكالية الدراسة والتي كانت (هل يحقق نظام المعلومات المطبق في دوائر الضريبة الامكانية في الحد من التهرب الضريبي؟) ولغرض الوصول الى النتائج اعتمدت الدراسة على اسلوب الاستبيان ولغرض ذلك تم توزيع الاستبيان على مدراء وموظفي الهيئة العامة للضرائب العراقية، وتم استخدام الاساليب الاحصائية لتحليل وتشخيص متغيرات الدراسة ، وخلصت الدراسة بعدة نتائج من بينها ان النظام المعلوماتي والاليات المستحدثة ليست بالمستوى المطلوب وان غالبية المعلومات والبيانات لازالت مخزونة بالطرق التقليدية في السجلات والتي غالبا ماتكون معرض للضياع والتلف، واوصت الدراسة بتطبيق احدث البرامج والتكنولوجيا المتطورة

اوجه التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة

الاختلاف	التشابه	الدراسة
يختلف البحث الحالي عن هذه الدراسة من حيث الهدف اذ ينحصر هدف البحث الحالي حول تشخيص دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.	يتشابه البحث الحالي مع هذه الدراسة في اعتماد كلاهما على الاستبانة كاداة لجمع البيانات الميدانية، كما تتشابه من حيث مجتمع الدراسة التي تضمنت مديريات الضرائب .	دراسة (ابوسينية، 2012) العوامل المؤثرة في التهرب الضريبي

دراسة (فريدة، 2012) تقنيات الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي	يتشابه مع البحث الحالي في الهدف، اذ ان كلاهما يهدفان الى تشخيص دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي .	نقطة الاختلاف هو الجانب العملي فهي يختلف البحث الحالي في اعتماده على اسلوب الاستبيان لاراء عينة البحث للوصول الى اهداف البحث بينما اعتمدت دراسة (فريدة، 2012) على البيانات للمديرية الضرائب لفترة ما بين 2007-2012 فهي اسلوب كمي.
دراسة(الريبيعي، 2013) تقييم دور انظمة المعمومات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	يتشابه كلا الدراستين في الجانب العملي والعينة واعتمادهما على الاستبيان التي وزعت كلاهما على دوائر الضريبة، فضلا عن التشابه في الهدف والذي يتضمن الحد من التهرب الضريبي.	يتبلور الاختلاف في المتغير المستقل، فالبحث الحالي يتناول الرقابة الجبائية كمتغير مستقل بينما حاولت دراسة دراسة(الريبيعي، 2013) التحقق من دور نظم المعلومات في الحد من التهرب الضريبي.
دراسة(العنبيكي، 2016) أتمتة الانظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبي.	التشابه يكمن في الهدف للذات يهدفان الى معرفة مدى مساهمة الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي	يختلف البحث الحالي في المتغير المستقل الذي يتمحور حول الرقابة الجبائية، بينما ينحصر دراسة(العنبيكي، 2016) في النظام الالكتروني للرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، فضلا عن الاختلاف في اساليب جمع البيانات.
دراسة(مبروك، 2016) فعالية الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي	يتشابهان في الهدف والذي يتمحور حول معرفة دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي	استخدمت دراسة (مبروك، 2016) البيانات التطبيقية لمديرية الضرائب لفترة ما بين (2008-2015) اما البحث الحالي فقد اعتمد على اسلوب الاستبيان لجمع البيانات.
دراسة(أمنة، 2018) دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريب	تتشابه الدراسة مع البحث الحالي من اغلب الجوانب من حيث الاهداف والعنوان اساليب جمع البيانات	تكمن الاختلاف في الحدود المكانية والزمانية، اذ يجري البحث الحالي في اقليم كوردستان-العراق الذي يختلف قوانين والانظمة الرقابية عن ما هي في الجزائر.

المبحث الاول

التهرب الضريبي والرقابة الجبائية (الاطار النظري)

اولا / مفهوم الضريبة و التهرب الضريبي

1- مفهوم الضريبة

تعد الضريبة من الأدوات المالية التي يمكن من خلالها تحويل الموارد من القطاع الخاص الى القطاع العام عن طريق جباية جزء من دخول الافراد والمؤسسات في القطاع الخاص وبعد ذلك تحويله واستخدامها من قبل الدولة في تحقيق المنفعة العامة (عبدالقادر، 2016: 16)، ويشير(جمعة، 2004: 15) اليها بأنها مبالغ مادية تفرضها الدولة على ذوي الطبقات الغنية ويدفعونها دون مقابل او منفعة مباشرة ، يمكن ان يستفادو منها بصورة غيرمباشرة. وهناك من يشير الى الضريبة بأنها توزيع الاعباء على المواطنين حسب طاقتهم الضريبية.(الفريحات، 2009: 25) وتعرف من قبل (L.Kohler,1972: 425) بانها فريضة اجبارية من قبل الدولة تجبها من الافراد او الشركات دون الحصول على منفعة مباشرة. ويرى(Melville,2011: 15) بانها التخمين الذي يتم تقديره على جميع مصادر الدخل باستثناء المعفي من الضريبة. كما يشير(قاموسwww.ar.m.wikipedia.org)على ان الضريبة هو مبلغ من المال تتقاضاه الحكومة من الافراد والمنظمات لغرض تغطية جزء من نفقاتها.

ويمكن اعطاء تعريف للضريبة بانها فريضة مالية نقدية اجبارية يلتزم المكلف بدفعها عاجلا ام اجلا دون ان يحصل على منفعة مباشرة ولتفادي عقوبتها وتعتبر وسيلة تلجأ اليها الدولة كاحدى مصادر للتمويل العام.

ويمكن توضيح خصائص الضريبة من التعاريف السابقة وكالتالي:

- أ- الضريبة هي مبلغ من المال
- ب- الضريبة فريضة اجبارية
- ت- الضريبة ليس لها منفعة مباشرة
- ث- الضريبة عبء مالي
- ج- الضريبة تفرض على فئة معينة من المواطنين
- ح- الضريبة مصدر من مصادر التمويل
- خ- الضريبة منفعتها غير مباشرة وتعود على كل المواطنين

2- مفهوم التهرب الضريبي:

تعدد اراء الكتاب والباحثين في تقديمهم لمفهوم التهرب الضريبي، ويتفق الجميع بكونها ظاهرة سلبية تؤثر في جميع القطاعات، اذ يشير(المحارمة، 2005: 16) بأنها الحالة التي تقوم بها مكلف الضريبة ببعض المخالفات الضريبية التي تمكنه من عدم دفعها مستعينا بطرق قانونية تبعد عنه الشبهات. او انها محاولة من المكلف للتخلص من العبئ الضريبي بطرق مخالفة للقوانين (صاري، 2014: 12).

ويؤكد(التحافي، 2001: 27) بانها كل ما يخالف القواعد والقوانين والسياسات الموضوعية من قبل الدولة.

بينما وضحاها (يونس، 2004: 182) بانها كل الحيل والغش التي يقوم بها المكلف سواء كانت قانونية او غير شرعية ليتفادى دفعها. كما اشارت موقع (Wex Toolbox) الى ان التهرب الضريبي هو استخدام وسائل غير قانونية لتجنب دفع الضرائب و عادة ما تتضمن مخططات التهرب الضريبي فرداً أو شركة تحريف دخلها إلى دائرة الإيرادات الداخلية، وقد اشار كل من (Benkraiem, & Schneider, 2021:1) ان التهرب الضريبي يتكون من الإجراءات غير القانونية المتعمدة من قبل الشركات لتقليل مدفوعات الضرائب والالتزامات من خلال عدم الإبلاغ عن الثروة أو الدخل أو المبيعات "المبالغة في الاستقطاعات والإعفاءات" أو عدم التصريح عن الأصول المالية.

وبالنظر لما سبق ذكره يمكننا تعريف التهرب الضريبي بانها الاخلاء بالمسؤوليات المالية تجاه الحكومة من قبل المواطنين أو المؤسسات بما يتيح لديهم من طرق و وسائل الغش والتحايل بهدف التخلص من العبء المالي .

ثانياً / أشكال التهرب الضريبي واثاره

1- اشكال التهرب الضريبي

تعدد اراء الكتاب والباحثين في مجال الضريبة في طرحهم لأشكال وأنواع التهرب الضريبي، ويلاحظ من مضمون الادبيات بان هناك نوعان من التهرب الضريبي وكالاتي:-

أ-التهرب المشروع : يشير التهرب المشروع الى محاولة من المكلف لأستغلال الثغرات الموجودة في القوانين الضريبية لكي يتفادى الضريبة ولايلتزم بدفعها، وهذا النوع من التهرب الضريبي لايعاقب عليه المكلف ولايعتبر مخالفة قانونية يحاسب عليه ، كما يمكن التهرب من خلال تسجيل امواله وتقسيمه بين ورثته لتجزئة امواله لكي يتفادى الضريبة التصاعدية ، وبهذا يتهرب من دفعها ولايحاسب.(شباط،2010: 452)

ب- التهرب غير المشروع: يعتبر التهرب الضريبي هنا مخالفة للأحكام والقوانين الضريبية وتعتبر جريمة مالية يحاسب عليه المكلف قانونياً، ويكون من الصعب اكتشافها لأن المكلف يستخدم اقوى طرق الغش والحيل مثل دخول سلع من الخارج الى داخل الدولة سرا وعدم مرورها بالكمارك او التصريح غير الصحيح عن الاموال والايادات او زيادة النفقات والتقليل من الارباح او الهروب الى خارج حدود الدولة وبذلك يصعب على الجهات المختصة جبايتها.(الخطيب، 2014: 213)

وفي سياق انواع التهرب الضريبي يتطرق كل من(سليمة، 2018: 12) (وعبدالله، 2001: 170) الى التهرب والغش ، ويرون بان ظاهرة

التهرب الضريبي والغش الضريبي كلاهما يقودان الى عدم دفع الضريبة ويطرق مختلفة ، فالغش الضريبي هو محاولة المكلف استخدام كل الطرق والوسائل والحيل التي يمكنه من تضليل الجهات المختصة من خلال تزوير الدفاتر المحاسبية وتضخيم النفقات أوالتقليل من الارباح واحتساب النفقات الخاصة على انها نفقات التجارية وبذلك يمكنه من عدم دفع مبالغ للحكومة وهذه تعتبر جريمة ولكن من الصعب على الجهات المختصة معرفة واكتشاف هذا النوع من الغش، اما فيما يخص بالتهرب الضريبي فهي تجاوز للقوانين الجبائية وعدم الالتزام بدفع الضريبة وان صاحبها يعاقب قانونيا او يسجن ومن الممكن للجهات المختصة معرفة واكتشافها من خلال تكتيف جهودها والتشديد في الرقابة عليهم، وفي كلا الحالتين يرجع السبب الرئيسي الى ضعف الوعي الضريبي لدى المكلف باعتقاده ان يجبر على دفع مبالغ باهظة دون الاستفادة منها وهذا مايدفعه لاستخدام كل الطرق التي يستطيع من خلالها تنب او التهرب من دفعها.

2- اثار التهرب الضريبي

التهرب الضريبي هي من الظواهر التي يفرز عنها اثار كبيرة سواء للحكومة او المجتمع ككل ، ان ان أي نقص في الحصيلة الضريبية الناجمة عن التهرب الضريبي التي من شأنها أن تضعف قدرة الحكومة على تمويل استثماراتها الأساسية وتمويل استثمارات القطاع الخاص نتيجة لانخفاض قدرتها في زيادة احتياطيها النقدية لدى البنوك، فضلا عن تقليلها لفاعلية الضرائب كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي في إطار خدمة أغراض التنمية وتحقيق العدالة (القيسي،2013: 3)، ويرى كل من (Di Giacchino & Fichera, 2020) ان التهرب الضريبي يحد من امكانيات الحكومات على زيادة الإيرادات وتنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن عرض اهم الاثار لناجمة عن ظاهرة التهرب الضريبي وكالاتي :

أ-الاثار الاقتصادية: ان الضريبة تؤثر وبشكل ايجابي على جميع المتغيرات الاقتصادية وفي نفس الوقت يمكن اعتبارها بانها وسيلة فعالة في حل المشكلات الاقتصادية والازمات التي تتعرض لها الاقتصاد، ولكن على عكس التهرب الضريبي الذي يؤثر على الاقتصاد سلبا والتي تقضي على ايجابيات الضريبة في الاقتصاد القومي، وان الضرائب لها تأثير واضح وحقيقي في حجم انفاق الاستهلاكي الخاص ويمنع ظاهرة التهرب الضريبي من الزيادة وتحقيق الوفورات التي يمكن الدولة من خلالها من إعادة استثمار تلك الاموال.(العزاوي، 2018: 59)

ب- الاثار المالية: ان الهدف من جباية الضرائب هو تحقيق العدالة والتوازن في توزيع الدخل والثروات بين افراد المجتمع، الا ان التهرب الضريب يعد عائقاً لأنه يلحق الكثير من الضرر المالي بالموازنة العامة للدولة والتي تؤثر سلبا على نقص الإيرادات الضريبية والذي يقود الى وجود عجز في الموازنة العامة.(النجار، 2003: 154)

اما فيما يخص الرقابة الخارجية فهي الرقابة بعين المكان والقصد منه رقابة مكان العمل (فريدة، 2012: 67)، والتي تحتاج اليها الادارة الجبائية في حال ان كانت المستندات والتصريحات المقدمة للادارة غير صحيحة ، فان الادارة تحتاج الى الرقابة الخارجية لان العملية تتطلب الذهاب الى مكان العمل والتحقق منه، وهي تكون على عدة اشكال : (التحقيق المصوب، التحقيق المجل ، التحقيق في المحاسبة)،(امنة 2018: 28).

رابعا/ اهداف الرقابة الجبائية ومبرراتها

1- اهداف الرقابة الجبائية: يمكن تلخيص اهداف الرقابة الجبائية بالشكل الاتي:-

أ- الهدف القانوني: يتضمن هذا الهدف التأكد من ان المكلف ملتزم ويحترم كل القوانين الجبائية من خلال عرض مستنداته، لأن الرقابة الجبائية تركز جهودها نحو تحقيق مبدأ (العدالة الضريبية) ومعاقبة المتهربين من الضريبة. (اسماء، 2015: 12)

ب- الهدف الاداري: هنا يكون هدف الرقابة الجبائية واضحا وهو تقديم المعلومات الى دائرة الضريبة والتي تحصل عليها عن طريق كشف الحقائق والغش والتلاعب في الحسابات والتصريحات ، وتساهم هذه المعلومات في ترشيد واتخاذ قرارات سليمة من الادارة.(امنة، 2018: 30)

ت- الهدف الاقتصادي: الهدف من هذه الرقابة هو الحفاظ على الاموال العامة وحمايتها من التهرب الضريبي، لان الضريبة تعتبر مصدر ايراد مهم ويساهم في الانفاق العام ويؤدي الى انتعاش الوضع الاقتصادي.(محمد، 1999: 41)

ث- الهدف الاجتماعي: ويتبلور في محاولة ومنع الانحرافات بكافة الاشكال كالسرقة والتقصير، وتحميل المكلف بكل واجباته الاجتماعية وذلك لتحقيق مبدأ المساواة بين جميع الافراد المكلفين امام الضريبة.(الوادى: 2007: 166)

2- مبررات الرقابة الجبائية:

هناك الكثير من الأسباب التي تؤدي الى تطبيق الرقابة الجبائية ، منها ما يتعلق بمعرفة الوضعية الجبائية للمكلف التي تخالف التصريحات المقدمة إلى الادارة الجبائية او من اجل التحقيق الجبائي، فالمبررات الاساسية للادارة الجبائية هي إعادة تقويم الوضعية الجبائية للمكلف بالضريبة (فاضل، 2019: 232).

ويمكن توضيح اهم المبررات والاسباب التي تدفع الى اعتماد الرقابة الجبائية كالآتي:

أ- الرقابة الجبائية طريقة تتابع التصريحات الجبائية:

فهي تعتبر الوسيلة الاهم التي تتابع النظام والتصريحات ، ونظرا لان المكلف بنفسه يقوم بتوضيح اسس الضريبة ويصرح بها لادارة

ج- الاثار الاجتماعية: أن التهرب الضريبي يولد خلل في العدالة في توزيع الدخل وعليه فان الاثار الاجتماعية يتبلور من خلال العبء الاكبر الذي يحمله المكلفون الذين يحرصون على اداء واجبهم امام القانون، بالمقابل هناك من يتهرب من دفع الضريبة مما يؤدي الى تدهور الحس الجبائي لدى المكلفين الحريصين على دفع الضريبة مما يؤدي الى وجود فوارق طبقية إجتماعية.(العزاوي، 2018: 61)

ثالثا/ الرقابة الجبائية(المفهوم و الانواع)

1- مفهوم الرقابة الجبائية

هناك عدة مفاهيم وتعريف وردت عن الرقابة الجبائية فقد عرفه (Zhuk,2018: 57) بانها نوع مستقل من رقابة الدولة التي تركز على تطبيق تشريعات ضريبية من ناحية دافعي الضرائب واكتشاف ومنع وإزالة المخالفات الضريبية، وعرفت بانها عملية التأكد من سير العمل وفقا للقوانين الموضوعة واستجابتها في الوقت المحدد.

فهي طريقة تمكن الإدارة الجبائية من التحقق بأن المكلفين ملتزمين في أداء واجباتهم الجبائية وتصحيح الأخطاء الملموسة (فاضل، 2019: 225)، كما وتعرف على انها الاجراءات والخطوات التي تهدف الى معرفة مدى صحة وتطابق السجلات المحاسبية مع الاجراءات الموضوعية.(بلول، 2018: 150)

وعرفت من قبل الهيئة المحاسبية بانها مجموعة من التقنيات والاليات المخصصة من قبل المشرع القانوني والتي تطبقها دائرة الضرائب للتأكد من صحة ومدى التزام المكلفين بهذه القوانين.(العياشي، 2005: 15) ، ويمكن تعريفها بانها من اهم الطرق المستخدمة لتحقيق المساواة بين الافراد في دفع الضرائب.(ذبيح، 2010: 41)

وبناء على ماسبق فان الرقابة الجبائية تعد احدى اهم الادوات التي يمكن ان تستخدمها دائرة الضرائب للتقليل من مستويات التهرب والغش الضريبي من خلال وسائلها الخاصة للكشف عن التصريحات الخاطئة وغير الواضحة وعمليات التلاعب واخفاء المعلومات ، فهي تعد كأداة وقائية للنظام المالي وخزينة الدولة ، وان الهدف الرئيسي منه هو تحقيق العدالة وزيادة حصيلة الايرادات الضريبية.

2- أنواع الرقابة الجبائية

اختلف المؤلفين والخبراء على تحديد انواع واشكال الرقابة الجبائية، فمن وجهة نظر البعض يعرف على ان الرقابة الجبائية تنقسم الى رقابة داخلية ورقابة خارجية وكل منهم ينقسم الى عدة انواع ، فالرقابة الداخلية تتضمن الرقابة الشكلية التي تقوم بتصحيح الاخطاء المالية الموجودة في تصريحات المكلف، اما النوع الثاني منه يسمى بالرقابة على الوثائق وهي رقابة شاملة لجمع مضمون المستندات والتصريحات لتأكد من سلامتها وتماشيها مع القوانين .(ذبيح، 2010: 21) و(امنة، 2018: 27).

ت- اصدار التعديلات بشكل مستمر في القوانين والتشريعات الضريبية ، فالمكلف يجدها فرصة يستغلها بحجة عدم المعرفة بالتغيرات في القوانين الضريبية.

ث- النقص في نسخ القوانين و المنشورات، والتعليمات التي تقوم على أساسها بأداء مهامه.

ج- وجود ضعف مواجهة تشريعات ضريبية مطبقة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية الحاصلة.

المبحث الثاني

الجانب التطبيقي

وصف وتحليل متغيرات البحث

يتناول هذا المبحث وصفاً لمتغيرات البحث ويتضمن تشخيص مجتمع البحث والخصائص الديموغرافية لافراد عينة البحث وتحليل مايتضمنه اجابات الافراد المبحوثين على فقرات استمارة الاستبانة من حيث التكرارات والنسب مئوية التي تعبر عن المؤشرات الخاصة لقياس الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي وبالاعتماد على مقياس Likert الخماسي لقياس درجة اتفاق عينة الدراسة على اسئلة الاستبيان وكالتالي:-

اولاً/ وصف مجتمع وعينة البحث:

1- وصف مجتمع البحث: تم اختيار دوائر الضريبة في محافظة دهوك كمجتمع البحث ومن ضمنها الاقضية التابعة لها، وتم توزيع الاستمارة على عينة من موظفيها الذي تراوح عددهم اكثر من (65) استمارة وزعت على موظفين من فئات ومناصب وخبرات وشهادات متنوعة وتم الاعتماد على (57) استمارة صالحة للتحليل.

2- وصف عينة البحث: يوضح الجدول (1) توزيع العينة وفق الخصائص الشخصية، ويلاحظ بانه فيما يخص بمتغير الجنس فان اكثر من نصف عدد العينة كانوا من الذكور وبنسبة (59.6٪) اما الاناث فكانوا بنسبة (40.4٪) مما يعني بان غالبية الافراد العاملين بالقطاع الضريبي هم من الذكور، اما فيما يخص بالفئات العمرية فان غالبية العينة المبحوثة تراوحت اعمارهم بين ال 31-40 عام يليه ممن اعمارهم بين 41-50 ، ثم جاء فئة هم اكثر من 50 سنة ، اما الاقل نسبة فكانوا من الفئة ما بين 25-30 عام والذين كان عددهم اثنان فقط ، اما بالنسبة للمؤهل العلمي فان شهادة البكالوريوس كانت الغالبة اذ ان 58٪ من الافراد المبحوثين كانوا من حملة شهادة البكالوريوس ويليهما حملة شهادة الدبلوم بواقع (21.2٪) ومن ثم حملة شهادات الاعدادية فالأقل وكانت نسبتهم (17.2٪) ويلاحظ ان حملة شهادات الماجستير لم يبلغ سوى (3.6٪) ، اما فيما يتعلق بالتحصص العلمي يلاحظ (31.6٪) هم من اختصاصتهم المالية والمصرفية، وان (24.5٪) من التخصصات المحاسبية،

الضرائب فإنه من خلال الرقابة الجبائية تستطيع معرفة ما اذا كانت التصريحات صحيحة او لا.(جمعة، 2015: 4)

ب- الرقابة الجبائية وسيلة تكافح التهرب الضريبي: ان العديد من المكلفين يلجئون الى التهرب الضريبي من خلال اتباع طرق الغش وتخفيض العبء الضريبي بكل الطرق المتاحة لذلك وجب وجود هذا النوع من الرقابة للكشف والسيطرة على هذا النوع من التدليس عن طريق كل ماتملكه لمحاربة التهرب.(امنة، 2018: 30)

ج- غياب الوعي الضريبي:

هناك اختلاف في طريقة دفع الضريبة من فئة الى اخرى، فبالنسبة للموظفين فان الضريبة يتم خصمها مباشرة من رواتبهم عن طريق الخصم الالي وهذا لا يشكل اي خطر على التهرب او عدم الدفع، انما المشكلة تكمن في الفئات الأخرى ذوي المهن الحرة والتجارية لانه يصعب عليهم فهم وتقبل مدى استفادتهم من الايرادات الضريبية مما يجعلهم يتهربون منها ، ولا يهتمون بمسألة مساهمتهم في تحمل العبء، ويحاولون بقدر الامكان التهرب من دفعها مما يجبر الادارة الضريبية بالتدخل وذلك يكون عن طريق الرقابة الجبائية.(بلول ، 2018: 152)

خامساً/ الصعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية

تواجه الادارة الجبائية صعوبات كثيرة تتسبب في الحد من اعمالها لاسباب عديدة منها عدم وجود الكفاءة المهنية والامكانيات المادية للادارة او قلة الوعي الضريبي لدى المكلفين والاضاع الاقتصادية والسياسية المتقلبة فكلها اسببا تؤدي الى وجود مايعيق سير اعمال الدارة الجبائية.

وفيما يلي سنتطرق الى اهم الصعوبات التي توجه الرقابة الجبائية والتي تؤدي الى الحد من اعمالها:

1- الصعوبات المتعلقة بالوسائل المادية والبشرية ان النقص او عدم وجود امكانيات مادية كافية تعيق من سير الاعمال الجبائية تعود لعدم وجود محفزات مالية، وان عدم كفاءة الادارة الجبائية هو بسبب عدم وجود كادر بشري خبير في هذا المجال وهذا ما يؤثر سلبياً على النظام الجبائي وتعقد الاجراءات وضعف المهارات.(امنة، 2018: 38)

2- مشاكل التشريعات والاحصائيات الجبائية: بعض التشريعات تؤدي إلى الحد من فعالية الرقابة الجبائية، ويرجع ذلك الى ما يلي:(فريدة، 2012: 124)

أ- وجود الكثير من الثغرات التشريعية والقانونية التي تساعد من حدة التهرب الضريبي.

ب- ليس هناك نص تشريعي واضح يحمي الأفراد القائمين بالرقابية الجبائية في تنفيذ مهامهم.

وان(21.2%) كانوا من ضمن اختصاصات متنوعة، وان (14.0%) منهم كانوا ضمن اختصاص ادارة الاعمال، وفيما يخص بالاقتصاد فكانت الاقل من بين عينة الدراسة وبنسبة (8.7%)، واخيرا بالنسبة لسنوات الخبرة فان غالبية عينة الدراسة كانوا ممن لديهم خبرة اكثر من 10 سنوات اذ بلغت نسبتهم(84.2%) ويليهم من هم بين ال5-10 سنوات بنسبة(10.5%)، ويليهم من لهم خبرة ما بين 3-5 سنة وكان عددهم (3.6%)، اما من لهم خبرة اقل من 3 سنوات فلم يتجاوز فردا واحدا من بين عينة الدراسة.

جدول(1) توزيع العينة وفق الخصائص الشخصية

ت	خصائص العينة	فئات	التكرارات	النسبة المئوية%
1	الجنس	ذكر	34	59.6
		انثى	23	40.4
		المجموع	57	100%
2	العمر	من25-30	2	3.6
		من31-40	42	66.7
		من41-50	11	19.2
		اكثر من50	6	10.5
		المجموع	57	100%
3	المؤهل العلمي	اعددية فأقل	12	21.2
		دبلوم	10	17.2
		بكالوريوس	33	58.0
		ماجستير	2	3.6
		المجموع	57	100%
4	التخصص العلمي	محاسبة	14	24.5
		ادارة اعمال	8	14.0
		اقتصاد	5	8.7
		مالية زمرافية	18	31.6
		اخرى	12	21.2
		المجموع	57	100%
5	سنوات الخبرة	من1-3	1	1.7
		من3-5	2	3.6
		من5-10	6	10.5
		اكثر من10	48	84.2
		المجموع	57	100%

الجدول من اعداد الباحثة

ثانيا/ وصف الرقابة الجبائية: يبين الجدول(2) اجابات افراد عينة البحث على الفقرات التي تصف مستويات الرقابة الجبائية في ميدان البحث وعلى المستوى الكلي والمتمثلة بالمؤشرات (X1) الى (X12) ، ويظهر من الجدول المذكور بان الاجابات تميل نحو عدم الاتفاق لدى العينة، اذ ان حوالي 78% من افراد العينة اظهروا عدم اتفاقهم على الفقرات المذكورة والتي تقيس مستويات توفر الرقابة الجبائية، في حين بلغت نسبة الاجابات المحايدة على تلك الفقرات 16.433% أما نسبة

البحث، مما يعني بان هناك انخفاض نسبي في اعتماد اسلوب الدوائر الضريبية على التحقيق في المحاسبة للتأكد من تطابق التصريحات مع المعطيات المادية، وبنفس النسبة جاء المؤشر (X10) ، اذ ان 87.7% من افراد العينة لا يتفقون على انه يحق لدائرتهم الاطلاع على المعلومات الضرورية في عملية التحقيق مع فرض عقوبات على الراضين لهذا الحق، كما انه ما يقارب 86% من افراد العينة لا يتفقون على اعتمادهم اسلوب مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة، وهذا ما يظهره المؤشر (X8) ويتبين من المؤشرين (X5) و (X11) اللذان حققا نفس نسبة عدم الاتفاق ، بان اكثر من 84% لا يتفقون على ان دائرتهم تهدف الى مراقبة صحة تصريحات الدخول الاجمالية ومقارنتها بالدخول المصرح فضلا عن عدم اعتمادهم على المعلومات المطلع عليها في تحديد الوعاء الضريبي، بينما حقق المؤشر (X3) اقل مستويات عدم اتفاق، والذي يظهر بان 61% من افراد العينة لا يتفقون على قيامهم بالرقابة على الوثائق من خلال الفحص الانتقائي للوثائق، ومنهم يتفق 8.8% من افراد العينة بانهم يقومون بالرقابة على الوثائق اعتماداً على الفحص الانتقائي للوثائق.

الاتفاق فلم تبلغ سوى(5.358%)، ويدل ذلك على ان هناك انخفاض نسبي في مستويات الرقابة الجبائية لدى الدوائر الضريبية في محافظة دهوك. ومن اجل الوقوف على المستوى الجزئي لمؤشرات قياس الرقابة الجبائية، يلاحظ بان مؤشر(X1) قد حقق اعلى مستويات عدم الاتفاق لدى الافراد المبحوثين وبمقدار 90% ويتضمن هذه الفقرة مدى تركيز دوائر الضريبة على الرقابة الداخلية من خلال فحص ومراقبة تصريحات المكلف بالضريبة، ومنهم 27% لا يتفقون بشدة و حوالي 63% لا يتفقون على ذلك، ويتبين بانه 10% من افراد العينة يتفقون على قيام دوائر الضريبة بفحص ومراقبة تصريحات المكلف بالضريبة، وجاء المؤشر (X7) بالمرتبة الثانية من حيث عدم الاتفاق لدى افراد العينة، ويقيس هذا المؤشر مدى اعتماد دوائر الضريبة التحقيق في المحاسبة للتأكد من مدى تطابق التصريحات بالمعطيات المادية والمحاسبية، اذ يظهر من الجدول المذكور بانه حوالي 87.7% لا يتفقون على قيامهم بتطابق المعطيات مع التصريحات، كما يلاحظ بانه 42% من الافراد لا يتفقون وبشدة مع هذا المؤشر وهي اكبر مستوى عدم اتفاق في هذا

الجدول(2) اجابات افراد العينة لمؤشرات الرقابة الجبائية

الفترة	المؤشرات		اتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		
	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
X1	تركز دائرتنا على الرقابة الداخلية من خلال فحص ومراقبة تصريحات المكلف بالضريبة	1	1.8	1	1.8	4	7.0	36	63.2	15	27.4
X2	تعتمد دائرتنا على الرقابة الشكلية من خلال تصحيح الاخطاء المادية اثناء تقديم المكلف لتصريحاته	1	1.8	5	8.8	4	7.0	33	57.9	14	24.6
X3	تقوم الرقابة على الوثائق في دائرتنا على الفحص الانتقائي للوثائق	1	1.8	4	7.0	17	29.8	19	33.3	16	28.1
X4	تركز الادارة على ضرورة زيارة مكان ممارسة النشاط التجاري او الصناعي لتفعيل مبادئ الرقابة المعمقة	1	1.8	1	1.8	15	26.3	21	36.8	19	33.3
X5	تهدف دائرتنا الى مراقبة صحة تصريحات الدخول الاجمالية ومقارنتها بالدخول المصرح بها	0	0	3	5.3	6	10.5	30	52.6	18	31.6
X6	تمتلك الدائرة الحق في طلب التوضيحات وتبريراتها من المكلف	0	0	3	4.1	10	13.7	36	49.3	24	32.9
X7	تعتمد دائرتنا التحقيق في المحاسبة للتأكد من مدى تطابق التصريحات بالمعطيات المادية والمحاسبية	0	0	1	1.8	6	10.5	26	45.6	24	42.1
X8	تعتمد دائرتنا اسلوب مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة	1	1.8	3	5.3	4	7.0	30	52.6	19	33.3

19.3	11	54.4	31	21.1	12	5.3	3	0	0	X9	تعتمد دائرتنا التحقيق المصوب كتحقيق جزئي من محاسبة المكلف لمراقبة او طلب وثائق توضيحية عادية
38.6	22	49.1	28	7.0	4	3.5	2	1.8	1	X10	تمتلك الدائرة الحق في الاطلاع على المعلومات الضرورية لعملية التحقيق وفرض عقوبات على الرافضين
36.8	21	47.4	27	12.3	7	3.5	2	0	0	X11	تعتمد دائرتنا على المعلومات المطع عليها في تحديد الوعاء الضريبي
22.8	13	56.1	32	12.3	7	8.8	5	0	0	X12	يقع على عاتق دائرتنا اثبات عدم صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلف
78.166			16.4			5.358			المؤشر الكلي		

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

ويظهر في الجدول (3) مستويات اتفاق افراد العينة على كل مؤشر من مؤشرات قياس التهرب الضريبي ، ومن الجدول المذكور يلاحظ بان مؤشر (Y6) قد حقق اعلى مستويات الاتفاق لدى الافراد المبحوثين وبمقدار 75.4٪ والذي يشير الى انه حوالي 75٪ من افراد العينة يتفقون على ان المكلفين يقومون باخفاء الانشطة والعمليات لتجنب الضريبة، وهي اعلى نسبة حققها البحث، كما ويتبين بانه 73.7٪ من افراد العينة يتفقون على قيام المكلفين بتخفيض فاتورة المبيعات باقل من قيمتها، وهذا ما يظهر من المؤشر (Y8) ، كما يظهر من المؤشر (Y9) ان 72٪ من العينة يشيرون الى ان المكلفين يتظاهرون بالتناسي المتعمد بعدم تسجيلهم العمليات التي تتم نقدا، ويتبين من الجدول المذكور ان 68.4٪ يرون بان المكلفين يقومون بتصنيف جزء من مبيعاتهم بكونها مبيعات معفاة من الضريبة. ومن ملاحظة القيم الواردة في الجدول (3) يظهر بان المؤشر (Y1) حقق اعلى مستوى عدم الاتفاق لدى العينة ، اذ لا يتفق 24.6٪ من افراد العينة بان المكلفين يسعون الى تغير واقعة مادية بطريقة غير قانونية بحيث تعبر عن التحايل المادي المكلفين، وهي اعلى نسبة متحققة في هذا البحث،

الجدول(3) اجابات افراد العينة لمؤشرات التهرب الضريبي

الرقم	المؤشرات		اتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق	
	النسبة المئوية	التكرار								
Y1	33.3	19	31.6	18	10.5	6	15.8	9	8.8	5
Y2	28.1	16	35.1	20	14.0	8	21.1	12	1.8	1

10.5	6	8.8	5	21.1	12	40.4	23	19.3	11	هناك مؤسسات تجارية تقوم بتحايلات قانونية من خلال اعتماد عمليات وهمية	Y3
1.8	1	10.5	6	21.1	12	38.6	22	28.1	16	يقوم المكلفين باخفاء جزء من ممتلكاتهم عن طريق التوزيع على الورثة	Y4
1.8	1	12.3	7	19.3	11	26.3	15	40.4	23	يقوم المكلف باخفاء السجلات والدفاتر قبل الموعد المحدد	Y5
3.5	2	3.5	2	17.5	10	42.1	24	33.3	19	يقوم المكلفين باخفاء الانشطة والعمليات لتجنب الضريبة	Y6
0	0	12.3	7	17.5	10	49.1	28	19.3	11	يقوم المكلفين بتصنيف جزء من مبيعاتهم بكونها مبيعات معفاة من الضريبة	Y7
1.8	1	5.3	3	19.3	11	49.1	28	24.6	14	يقوم المكلفين بتخفيض فاتورة المبيعات باقل من قيمتها	Y8
3.5	2	3.5	2	21.1	12	40.4	23	31.6	18	يتظاهر المكلفين بالتناسي المتعمد بعدم تسجيله العمليات التي تتم نقدا	Y9
5.3	3	12.3	7	17.5	10	40.4	23	24.6	14	يقوم المكلفين بتسجيل فاتورة الشراء باكثر من قيمتها الحقيقية بغرض زيادة التكاليف	10 Y
5.3	3	8.8	5	22.8	13	38.6	22	24.6	14	يقوم المكلفين بمطابقة القيود المحاسبية بالمستندات الثبوتية من خلال تضخيم الاعباء وتخفيض الايرادات	11 Y
14.5			18.33			67.17			المؤشر الكلي		

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

معطيات الجدول (4) بان هناك علاقة ارتباط معنوية سالبة بين الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي، اذ بلغت معامل الارتباط (-0.271) عند مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الثانية والتي تنص على انه توجد علاقة ارتباط معنوية بين الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي.

ويشير معامل (r^2) التي بلغت (0.73) بان الرقابة الجبائية تقترن معنوياً مع التهرب الضريبي وبنسبة 73% ويؤكد ذلك قيمة (F) المحسوبة والبالغة (4.374) وهي اكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ (4.01) عند مستوى معنوي (0.05)، ومن ملاحظة قيمة معامل الارتباط بانها ظهرت بقيمة سلبية والتي تدل على ان الرقابة الجبائية ترتبط بعلاقة عكسية مع التهرب الضريبي.

ومن الجدول المذكور يتبين بان 22.9% من افراد العينة لا يتفقون على ان المكلفين يسعون الى تغيير عملية قانونية حقيقية بمظهر عملية اخرى، وان 18.9% من افراد العينة لا يتفقون على ان هناك مؤسسات تجارية تقوم بالتحايلات القانونية من خلال اعتماد عمليات وهمية. وعلى الرغم من ان هذه النسب منخفضة الا انها تعطينا مؤشرات تدل على تجنب المكلفين للتجاوزات القانونية بنسب اكثر من تجنبهم لاساليب اخرى للتهرب الضريبي وحسب اراء افراد العينة في هذا البحث. وبهذا تتحقق الفرضية الاولى والتي تنص على وجود مستويات متباينة من التهرب الضريبي من حيث الاساليب المتبعة في محافظة دهوك.

ثالثاً / علاقة الارتباط بين متغيرات البحث:

تركز هذه الفقرة على اختبار الفرضية الثانية والتي تتضمن تشخيص علاقة الارتباط بين الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي، ويتبين من

الجدول(4) علاقة الارتباط بين الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي

الرقابة الجبائية			المتغير المستقل
F	r^2	R	المتغير المعتمد
4.01	0.73	*-0,271	التهرب الضريبي

*Significant at 0.05

الجدول من اعداد الباحثة اعتماداً على البرنامج الاحصائي SPSS

Tabulated. F at D.f : (2.55)= 4.01

وبالنظر الى الجدول يلاحظ من مؤشر Beta بأنه بلغ (-0.27) وهي قيمة سالبة مما يعني ان تغيير وحدة واحدة من متغير الرقابة الجبائية تنجم عنها انخفاض في التهرب الضريبي بمقدار 27٪، ويؤكد ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (2.09) وهي اكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ (1.67) عند مستوى المعنوية (0.05). مما يعني بأنه كلما توفرت وحدة واحدة من أنشطة الرقابة الجبائية في الدوائر المبحوثة كلما ادى ذلك الى انخفاض في متغير الاستجابة بمقدار 27٪ والتي هي التهرب الضريبي.

رابعا/ علاقة التأثير بين متغيرات البحث:

تقدم هذه الفقرة تشخيصاً لنتائج التحليل الاحصائي والمستند على اختبار (One sample t test) لتحليل تاثير المتغير المستقل المتمثل بالرقابة الجبائية على المتغير المعتمد المتمثل بالتهرب الضريبي، بناءً على ما جاءت بها الفرضية الثالثة للبحث، ويتبين من معطيات الجدول (5) بان هناك تأثيراً معنوياً للرقابة الجبائية على التهرب الضريبي، وهذا بدوره يؤكد قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على انه توجد علاقة تأثير معنوية للرقابة الجبائية على التهرب الضريبي.

الجدول (5) تأثير الرقابة الجبائية على التهرب الضريبي

الرقابة الجبائية				المتغير المستقل
Sig	Calculated (T)	(B ₀)	(B ₁)	المتغير المعتمد
0.04	2.092	-0.428	-0.27	التهرب الضريبي

Tabulated. t at D.f : (1.56)= 1.67

الجدول من اعداد الباحثة اعتمادا على البرنامج الاحصائي SPSS

N=57 P≤ 0.05

فضلا عن غياب نسبي لحقوق الدوائر الضريبية في الاطلاع على المعلومات الضرورية في عملية التحقيق.

4- يستنتج من النتائج المستخلصة من البيانات الواردة عن الميدان بان هناك مؤشرات تدل على شيوع ظاهرة التهرب الضريبي وبمستويات عالية نسبيا لدى المكلفين في محافظة دهوك .

5- تدل النتائج الواردة من التحليل الوصفي عن اراء افراد عينة البحث بان المكلفين يحاولون التهرب من الضريبة من خلال اعتماد مختلف الطرق في محافظة دهوك، اذ يسعى المكلفون الى اخفاء الانشطة والعمليات لتجنب الضريبة ويحاولون تخفيض فاتورة المبيعات باقل من قيمتها فضلا عن التظاهر بالتناسي بعدم تسجيلهم العمليات التي تتم نقدا.

6- يستنتج من جاءت نتائج التحليل للبيانات عن الميدان وحسب اراء افراد العينة في الدوائر الضريبية في محافظة دهوك بان هناك تدني نسبي في اعتماد المكلفين التجاوزات القانونية او تغيير واقعة مادية او عملية قانونية بنسب اكثر من تجنبهم لاساليب اخرى من التهرب الضريبي .

7- بناء على نتائج التحليل المستندة على البيانات المستخلصة من اجابات افراد العينة والتي اظهرت وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي فانه يمكن استنتاج بان التهرب الضريبي يقترن والرقابة الجبائية بشكل معاكس.

الاستنتاجات والمقترحات

يتناول هذا المبحث النتائج التي تم الوصول اليها استنادا الى البيانات التي تم تحليلها في الجانب الميداني للبحث على ضوء تشخيص اراء افراد عينة البحث حول متغيرات البحث فضلا عن تقديم بعض المقترحات التي من شأنها ان تساهم في الحد من مستويات التهرب الضريبي فضلا عن اغناء الدراسات المستقبلية في نفس المجال.

اولا: الاستنتاجات

1- يستنتج من نتائج البحث والقائمة على تحليل المعطيات الميدانية المستخلصة من اجابات افراد العينة على المؤشرات التي تقيس مستويات الرقابة الجبائية بان هناك تدني في مستويات الرقابة الجبائية لدى الدوائر الضريبية في محافظة دهوك .

2- بناء على النتائج الوصفية التي توصل اليه البحث والمستندة على اجابات افراد العينة بان هناك انخفاض نسبي في تركيز الدوائر الضريبية على الرقابة الداخلية من خلال فحص ومراقبة تصريحات المكلف بالضريبة.

3- يستنتج من النتائج المستندة على البيانات الواردة من التحليل الوصفي بان هناك تدني في مدى اعتماد دوائر الضريبة في محافظة دهوك على الفحص الانتقائي للوثائق والتحقق في المحاسبة للتأكد من مدى تطابق التصريحات بالمعطيات المادية والمحاسبية

بقوانين خاصة تنظم العمل الرقابي فضلا عن استحضار المؤشرات التي تسهم في تقليل مستويات التهرب الضريبي.

8- يوصي البحث بضرورة التعمق في دراسة العوامل التي يمكن ان تؤثر في تقليل التهرب الضريبي لدى المكلفين من خلال دراسات مستقبلية وكالاتي:

- أ- عناصر التي تعزز من قوة السلطات التشريعية في تفعيل الادوات الرقابية على الضرائب.
- ب- العوامل المؤثرة في تحقيق الشفافية في الوعاء الضريبي.
- ت- امكانية اعتماد تكنولوجيا المعلومات ودورها في الحد من التهرب الضريبي.
- ث- الادوات الرقابة الخارجية ودورها في الحد من تفشي التهرب الضريبي.

المصادر

اولا/ رسائل الماجستير

1. مبروك ، غزوة ، 2016، فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خضير، الجزائر.
2. فريدة ، بوسبعين ، 2012، تقنيات الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، البويرة.
3. أبوسنينة ، طارق حمدي حمدان ، 2008، العوامل المؤثرة في التهرب الضريبي وعلاقتها بمكتب التدقيق والمحاسبة والشركات الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الوسط لدراسات العليا، كلية العم الادارية والمالية، الاردن.
4. آمنة ، حمداوي، 2018، دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، رسالة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
5. العتابي، د. حسين عاشور جبر، 2018، فيصل سرحان عبود العزاوي، التخطيط للحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تنمية عدالة توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب في العراق)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد.
6. ذبيح ، لياس قلاب، 2010، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.
7. جمعة ، محمد عبدالله محمود ، 2005، التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة في مدينة جنين (أسبابه وطرق معالجته)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين.
8. عيساوي ، عبدالقادر، بلعروسي سيدي محمد، 2016، الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر دراسة حالة ANSEJ، رسالة ماجستير ، جامعة ابي بكر بلقايد، قسم العلوم التجارية ، الجزائر.
9. النجار، سمر، 2003، التهرب الضريبي وآثاره الاقتصادية في الدول العربية ، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد.

8- دلت نتائج تحليل الانحدار بان هناك علاقة تأثير معنوية سلبية للرقابة الجبائية في التهرب الضريبي لدى المكلفين في محافظة دهوك مما يمكن استنتاج بان توفر عناصر الرقابة الجبائية يمكن ان يؤثر في تقليل ظاهرة التهرب الضريبي.

ثانيا: المقترحات

- 1- بناء على الاستنتاج الذي توصل اليه البحث والمتعلق بالتدني النسبي في مستويات الرقابة الجبائية لدى الدوائر الضريبية في محافظة دهوك فانه ينبغي على المؤسسة المالية في الاقليم البحث عن الوسائل التي من شأنها ان تدفع بالدوائر الضريبية لتفعيل اليات الرقابة الجبائية .
- 2- نظرا لان النتائج جاءت لتبين ان هناك انخفاض في مستويات الرقابة الجبائية فانه يتطلب من الدوائر الضريبية التركيز على فحص ومراقبة تصريحات المكلف بالضريبة والقيام بالفحص الانتقائي للوثائق.
- 3- يجب على المسؤولين بالملفات الضريبية الاهتمام جديا بتفعيل اسلوب التحقيق في المحاسبة للتأكد من مدى تطابق التصريحات بالمعطيات المادية والمحاسبية والتركيز في الاطلاع على المعلومات الضرورية في عملية التحقيق.
- 4- بناء على الاستنتاجات التي تثبت شيوع ظاهرة التهرب الضريبي وبمستويات عالية نسبيا لدى المكلفين في محافظة دهوك، فانه ينبغي على المعنيين في المؤسسات الضريبية بضرورة الوقوف على الطرق المتبعة للتهرب الضريبي من حيث اخفاء الانشطة والعمليات وتخفيض فاتورة المبيعات باقل من قيمتها فضلا عن اخذ ظاهرة التناسي في تسجيل المكلفين للعمليات النقدية بشكل جدي ومتابعتها .
- 5- تقترح الباحثة بناء على الاستنتاج التي تفضي بتجنب المكلفين التجاوزات القانونية او تغيير واقعة مادية او عملية قانونية بنسب اكثر من تجنبهم لاساليب اخرى من التهرب الضريبي بانه يتطلب من المهتمين بالتشريعات القانونية بضرورة سن بعض القوانين الصارمة تحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- 6- نظرا لوجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي فانه ينبغي استحضار المؤشرات التي يمكن ان يعزز من اليات الرقابة الجبائية منها ما ورد في دراسة .(امنة: 2018: 38) بتوفير الامكانيات المادية والمحفزات المالية لسير الاعمال الجبائية فضلا عن تهيئة الكوادر البشرية وتنمية مهاراتهم في مجال الرقابة الجبائية.
- 7- توصي الباحثة بضرورة استحضار عناصر الرقابة الجبائية وتفعيلها سعيا لتقليل ظاهرة التهرب الضريبي منها تنشيط ادوات الرقابة الجبائية الخاصة بالاعتماد على المكاتب المرخصة وتنظيمها

10. العياشي، عجلان، 2005، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل، رسالة الماجستير في القانون، جامعة الجزائر، كلية الحقوق.
 11. بلخوخ عيسى، 2004، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، قسم العلوم الاقتصادية.
 12. المحارمة، وصفي، 2003، اسباب التهرب من ضريبة الدخل في المملكة العربية الاردنية الهاشمية واثاره الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان، العلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
 13. احمد، بايز سعيد، 2017، دور اختلاف طبيعة الوحدة الحاسبية في التحاسب الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة زاخو، كلية الادارة والاقتصاد، اقليم كوردستان العراق.
 14. صبري، هيفي عزيز، 2017، صناديق الثروة السيادية ودورها في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، رسالة ماجستير، دراسة حالة جامعة زاخو، كلية الادارة والاقتصاد، اقليم كوردستان العراق.
 15. سليمة، فريجات، 2018، جريمة الغش الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة اقلي محند اولحاج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- ثانياً/ بحوث ودوريات**
1. العنكي، هيثم علي، مازن هيثم الشيلخي، 2016، أتمتة الانظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبي في العراق، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية مجلد 18 عدد 3.
 2. الربيعي، د.خلود هادي عبود، أرشد مكي رشيد، 2013، تقويم دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق، المجلد 8 عدد 24.
 3. بلول، فهيمة، محمد قلي، 2018، الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 7 عدد 6.
 4. عبدالله، قاسم محمد، نجم عبد عليوي، 2011، التهرب الضريبي في العراق : الأسباب وسبل المعالجة دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، المجلد 13 عدد 3.
 5. فريجات، إسماعيل، 2015، الإطار القانوني للرقابة الجبائية، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة قالما، كلية الحقوق وعلوم سياسة، 8/29 أكتوبر.
 6. أسماء، بولحبال، 2015، أهمية الرقابة الجبائية الداخلية في النظام الجبائي الجزائري، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، 8/29 أكتوبر.
 7. محمد، خالد المهاني، 2010، التهرب الضريبي وأساليب مكافحته، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
 8. صاري، إسماعيل، 2014، تشخيص الرقابة الجبائية وسبل تفعيله ادراسة عن مديرية الضرائب لولاية المدية"، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة فرحان عباس، سطيف، العدد 10.
 9. القيسي، سهاد كشكول عبد، 2013. التهرب الضريبي و أثره على التنمية الاقتصادية في العراق. مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج. 8، ع. 24.
 10. فاضل، محمد عزت، 2019، الرقابة الجبائية الاتحادية في مجال الضرائب وسبل إصلاحها، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون - جامعة بغداد، العدد الثاني.
11. التحافي، عبد الوهاب، 2001، التهرب الضريبي تحليله ومعالجته، بحث مقدم للهيئة العامة، المؤتمر الاول، العراق.
- ثالثاً/ الكتب**
1. شباط، يوسف، 2010، المالية العامة والتشريع المالي، جامعة دمشق، كلية الحقوق.
 2. الخطيب، خالد شحادة، محمد خالد المهاني، محمد خالد الحريري، 2014، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الكمركي، للطباعة والنشر، عمان - الاردن.
 3. الوادي، محمود حسين، زكريا عزام احمد، 2007، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، دار الميسرة للنشر، الاردن.
 4. يونس، منصور ميلاد، 2004، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، ليبيا.
- المصادر الاجنبية:**
1. Zhuk ,Olha, 2018, **Tax control in the system of taxes administration**, Journal of Vasyl Stefanyk Precarpathian National University, Vol. 5, No. 34 <http://jpnpu.pu.if.ua>.
 2. L.kohler, 1972, **A dictionary for account aunts** new Delhi.
 3. Melville, Alan, 2011, **Taxation Finance ACT**, Pretice Hall, UK.
 4. Benkraiem, R., Uyar, A., Kilic, M., & Schneider, F. (2021). **Ethical behavior, auditing strength, and tax evasion: A worldwide perspective**. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 43, 100380.
 5. Di Gioacchino, D., & Fichera, D. (2020). **Tax evasion and tax morale: A social network analysis**. European Journal of Political Economy, 65, 101922.
- مواقع الانترنت**
1. https://www.law.cornell.edu/wex/tax_evasion
 2. <https://en.wikipedia.org/wiki/Tax>

(1) الملحق



وزارة التعليم العالي
اقليم كردستان العراق
جامعة زاخو
كلية الادارة والاقتصاد

الاستبانة

السادة المحترمون

تحية طيبة

وبعد....

تسر الباحثة ان تضع بين يديك هذا الاستبيان بهدف الحصول على ارائكم ومقترحاتكم فيما يتضمنه من محاور لاستيفاء البيانات والمعلومات حول الجانب الميداني للبحث الموسم تحت عنوان (دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي)، لذا نرجو من حضرتكم قراءة كل فقرات الاستبانة بكل دقة والتفضل بوضع علامة (/) امام العبارة التي تعكس وجهة نظركم.

الباحثة

شيماء امين سلمان

مدرس مساعد

المحور الاول : معلومات شخصية لعينة البحث

- 1- الجنس
ذكر () انثى ()
- 2- العمر
30-25 سنة () 40-31 سنة () 50-40 سنة () اكثر من 50 سنة ()
- 3- المؤهل العلمي
اعدادية فأقل () دبلوم () بكالوريوس () ماجستير ()
- 4- التخصص العلمي
محاسبة () ادارة اعمال () اقتصاد () مالية ومصرفية () اخرى ()
- 5- سنوات الخبرة
3-1 سنوات () 5-3 سنوات () 10-5 سنوات () اكثر من 10 سنوات ()

المحور الثاني : الرقابة الجبائية: يرجى الاجابة على مدى اتفاقكم بخصوص الفقرات ادناه :

الفقرات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لاوافق	لاوافق بشدة
X1					
X2					
X3					
X4					
X5					

					X6	تمتلك الدائرة الحق في طلب التوضيحات وتبريراتها من المكلف
					X7	تعتمد دائرتنا التحقيق في المحاسبة للتأكد من مدى تطابق التصريجات بالمعطيات المادية والمحاسبية
					X8	تعتمد دائرتنا اسلوب مراقبة التصريجات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة
					X9	تعتمد دائرتنا التحقيق المصوب كتحقيق جزئي من محاسبة المكلف لمراقبة او طلب وثائق توضيحية عادية
					X10	تمتلك الدائرة الحق في الاطلاع على المعلومات الضرورية لعملية التحقيق وفرض عقوبات على الرافضين
					X11	تعتمد دائرتنا على المعلومات المطع عليها في تحديد الوعاء الضريبي
					X12	يقع على عاتق دائرتنا اثبات عدم صحة التصريجات المقدمة من طرف المكلف

المحور الثالث: التهرب الضريبي: يرجى الاجابة على مدى اتفاقكم مع الفقرات ادناه:

الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة	لا اتفق
Y1					يسعى المكلفين الى تغير واقعة مادية بطريقة غير قانونية بحيث تعبر عن التحايل المادي
Y2					يسعى المكلفين الى تغير عملية قانونية حقيقية بمظهر عملية اخرى
Y3					هناك مؤسسات تجارية تقوم بتحايلات قانونية من خلال اعتماد عمليات وهمية
Y4					يقوم المكلفين باخفاء جزء من ممتلكاتهم عن طريق التوزيع على الورثة
Y5					يقوم المكلف باخفاء السجلات والدفاتر قبل الموعد المحدد
Y6					يقوم المكلفين باخفاء الانشطة والعمليات لتجنب الضريبة
Y7					يقوم المكلفين بتصنيف جزء من مبيعاتهم بكونها مبيعات معفاة من الضريبة
Y8					يقوم المكلفين بتخفيض فاتورة المبيعات باقل من قيمتها
Y9					يتظاهر المكلفين بالتناسي المتعمد بعدم تسجيله العمليات التي تتم نقدا
Y10					يقوم المكلفين بتسجيل فاتورة الشراء باكثر من قيمتها الحقيقية بغرض زيادة التكاليف
Y11					يقوم المكلفين بمطابقة القيود المحاسبية بالمستندات الثبوتية من خلال تضخيم الاعباء وتخفيض الايرادات

پۆختە:

فە دزینا باجی ئیکە زوان دیاردین نە رینی و فە کولینا بابە تی و بیكەتین وی کرنیکە کا تابیت یا هە ی سە رە رای هندی کو فە کولین بابە تین سە رە کی بخوفە دکریت وە کی کرنیکا و ئاسین فە دزینا باجی وە روسا ریکین کونترولا باجی ، و ئارمانج ژ فۆ فکولینی دیارکرن رولی کونترولا باجیە ل سە ر فە دزینا باجی ل پارێزکە ها دەوکی و ئە فە کولینە هاتیە ئەجامدان ل سە ر فە رمانبە ریت ریفە بەریا باجی ل پارێزکە ها دەوکی قە زاییت وی .

وزیو دیارکرن راستیا کریماننا فە کولینی فورما راپرسینی بکار ئینایە بو دە ستفە ئینانا داتایان کو بیکەتبو (57) فورما و هاتبو دابە شکر ل سە ر فە رمانبە ریت وی بشیوەیەکی بە لاقەیی، دە رتە نجامیت فە کولین کە هشتیە هندی کو هە بینا ئاستی مورال ز فە دزینا باجی وە روه سابه یوه ندیه کا بیجه وانە دناقبە را فە دزینا باجی و کونترولا باجی دا هە یه، و لدوماهی فە کولین کە ل ک دە رتە نجاما ئە وزی کو کونترولا باجی کارتیکنە کا ئە رینی دکات ل سە ر فە دزینا باجی وە روه سا دیار بیه کو کە ل ک کیفە ریت هە یه یه دیاردکن کوباجدره زبو مه ره ما فە دزینا باجی حو دیرکریه ز فیل وریکیت یاسای، زبە رهندي فە کولە ر بیشنیار کریه کو بو دە رکرن هنده ک یاسادانان کو دشیان دابین بینە ئە کە ری کیمکرنا دیاردا فە دزینا باجی، سە رە رای بیشنیار کرناهنده ک بابە تین گریدای ب فە کولینی فە کو ل پاشە روزی فە کولین ل سە ر وان بابە تا بهیته ئەجامدان .

پە یقین سە رە کی: باج، فە دزینا باجی، ئاستین فە دزینا باجی، کونترولا باجی .

The Role of Fiscal Control in Reducing Tax Evasion

Abstract:

Tax evasion is one of the negative phenomena, and the study of its contents is very important, especially with regard to methods of reducing it in addition to studying the phenomenon literature in terms of its levels and types by presenting the most important findings of writers and researchers on the subject of tax evasion as well as introducing the concept of fiscal control as one of the most important methods Which can reduce the phenomenon.

The research aims to verify the role of fiscal control in combating tax evasion. and to verify the goal, the research relied on the descriptive analytical approach and through field diagnosis of the phenomenon of tax evasion and fiscal control, as well as testing the hypotheses of the relationship and the effect between them.

In order to test the hypotheses, the field side of the research targeted the employees in the tax departments in the governorate of Dohuk as the research community, and the sample included (57) employees in those departments. By using statistical tools, the opinions of the sample about the variables of the research were analyzed, and the results showed the presence of significant levels of tax evasion among taxpayers in the governorate of Dohuk and the existence of an inverse correlation between tax evasion and fiscal control. The research concluded that fiscal control has a significant effect in reducing tax evasion levels, in addition, there are indications that taxpayers avoid the methods of tax evasion based on legal abuses. The researcher recommended the need to enact some legislation that would reduce levels of tax evasion, as well as suggesting some future and in-depth studies of other aspects that were not covered by the current research.

Keywords: tax, tax evasion, levels of tax evasion, fiscal control. □